رسالة الكويت

رسالة دورية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية
السنة العاشرة – العدد [٣٩] شعبان ١٤٣٣هـ/ يوليو ٢٠١٢م

مركز البحوث والدراسات الكويتية

في هذا العدد

- افتتاحية العدد
- من إنجازات مركز البحوث والدراسات الكويتية في المجال البيئي
- نشأة السجون الحديثة في الكويت
- شيخ النفط.. عبدالله الطريقي وعلاقته بالكويت
- وثيقة من فيلكا
- من مكتبة المركز
- إصدارات المركز الجديدة

الافتتاحية

عزيزي القارئ:

في مراجعة سريعة لأعمال مركز البحوث والدراسات الكويتية وإنجازاته خلال العقدين الماضيين نجد أن جانبا مهما من أهداف المركز قد تحقق من خلال توثيق فترة العدوان العراقي الغاشم على الكويت، ودحض الافتراءات التي ادعتها الآلة الإعلامية العراقية آنذاك؛ فقد أصدر المركز – بلغات متعددة – عشرات الكتب التي تناولت بشكل علمي وموضوعي أبعاد تلك الكارثة من جوانبها الإنسانية والسياسية والتاريخية والبيئية.

ولما كان يوم الخامس من يونيو الماضي هو يوم البيئة العالمي، فقد رأينا أن نخصص في هذا العدد من "رسالة الكويت" مقالا عن دور المركز في توثيق الجرائم البيئية التي ارتكبها النظام العراقي البائد، والتي استهدفت النظم البيئية والجوية والبحرية، إضافة إلى آثارها الصحية على الإنسان والموارد الطبيعية بدولة الكويت.

وقد اعتمد المركز في توثيق تلك الجرائم على الوثائق العراقية التي تركها النظام المهزوم وراءه في الكويت، وهي تعد دليلاً دامغاً لا يقبل المناقشة أو الطعن، مع مجموعة من المقابلات التي تمت مع عدد من المعنيين بالشأن البيئي في الكويت، ودراسات ميدانية مكثفة، بالإضافة إلى تحليل صور الأقمار الصناعية لمناطق الكويت المتضررة قبل الغزو وفي أثنائه وبعد التحرير.

ولا يفوتنا هنا أن نقدم الشكر الجزيل لكل من أسهم في تلك البحوث والدراسات، وهم الذين أصبحت أعمالهم نماذج يحتذى بها في التوثيق العلمي على المستوى العالمي.

حفظ الله الكويت وأدام عليها نعمة الأمن والاستقرار.

والله ولي التوفيق

أ.د. عبدالله يوسف الغنيم

رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مركز البحوث والدراسات الكويتية
ص.ب: ٦٥١٣١ المنصورية – رمز بريدي: ٣٥٦٥٢ الكويت – ت: ٣/ ٢/ ٢٢٥٧٤٠٨١ (٠٠٩٦٥) – فاكس: ٠٠٩٦٥٢٢٥٧٤٠٧٨
E-mail: crsk@crsk.edu.kw - homepage: http://www.crsk.edu.kw

نشأة السجون الحديثة في الكويت

قدمنا في العدد رقم (٢٤) من رسالة الكويت الصادر في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٨م عرضا موجزا لقرارات اللجنة التنفيذية العليا التي أنشئت بموجب المرسوم الأميري رقم ١/ ٥٤ الصادر في ١٩ من يوليو ١٩٥٤م الذي نص على تشكيل لجنة عليا لوضع سياسة موحدة للإصلاح الداخلي ورعاية المصالح العامة، تكون مسؤولة مباشرة أمام صاحب السمو أمير البلاد، أي أنها بمثابة مجلس الوزراء. وقد ضمت تلك اللجنة كلاً من الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والشيخ جابر العلي الصباح والشيخ خالد العبدالله السالم الصباح والسيد عبداللطيف النصف والسيد عزت جعفر بالإضافة إلى السيد ستروفر والسيد أحمد السيد عمر سكرتير اللجنة، وقد باشرت اللجنة عملها فور صدور المرسوم المذكور؛ وقد حصل المركز على ٦٤ محضرا تغطي جانبا غير قليل من اجتماعاتها وتتضمن العديد من القرارات المهمة التي اتخذتها بخصوص تنظيم الدوائر الحكومية وإداراتها وإنشاء المؤسسات المختلفة التي تحتاجها الكويت في طورها الجديد. وسنختار في هذا العدد موضوعا من الموضوعات التي اهتمت بها اللجنة التنفيذية هو إنشاء سجن وفق المواصفات الحديثة نتيجة ازدياد أعداد الوافدين إلى البلاد من الدول المختلفة، وسبب اهتمامنا بهذا الموضوع أنه لايوجد معلومات كافية عن تاريخ هذا المرفق وبداية العمل فيه والأماكن التي أقيم فيها وكيفية تأهيلها لتكون وافية بالغرض.

نبذة تاريخية

قبل عام ١٩٥٥م لم يكن للسجون في الكويت نظام ولوائح تحكم المسجونين من الخارجين على القانون، ولم يكن هناك سجن للنساء أو دار الأحداث. وقد كتب الأستاذ عبدالله الحاتم في كتابه «من هنا بدأت الكويت»[1] نبذة تاريخية عن السجون والسجانين في الكويت تمثل ما كانت عليه السجون في الماضي، أي قبل المرحلة التي نحن بصدد الكتابة عنها في هذه الدراسة.

يقول الحاتم: «فيما مضى كان السجن في الكويت عبارة عن دكان كبير واقع في وسط السوق ما بين مسجد السوق الكبير وقيصرية التجار في الجهة الشرقية منهما (وعرف هذا الدكان فيما بعد بدكان عبدالعزيز القندي)، وهو من التجار، وفي زمن الشيخ مبارك نقل السجن إلى مكان يقع بالقرب من البحر عند منحدر (بهيتة) جنوبي قصر السيف تماما.

(١) عبدالله الحاتم: من هنا بدأت الكويت، الطبعة الأولى ١٩٦٢م، وقد اعتمدنا على الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٠م ص ١٧٩، ١٨٠.

مديرية الشرطة العامة

كويت

رقم التلفون ٢٧٤

التاريخ : ٢/١٠/١٩٥٤

حضرات اللجنة التنفيذية العليا المحترمين

بعد التحية :

تعلمون حضراتكم أن النظريات الحديثة في علم الاجتماع تدعو دعوة صادقة الى الاهتمام بالسجون ورفع مستواها وجعلها اداة اصلاح ، وتعليم ، وتهذيب أن النظرة الحديثة الى المجرم الخارج عن القانون تنطوي على حب في اصلاحه ، وتهذيبه ، ومعالجة العقده النفسيه التي قادته الى الاجرام ، وجعله مواطنا صالحا نافعا للمجتمع ، لذلك كله فقد وضع نظام خاص للسجون ، يتوفر فيه جوا مفيدا نافعا للسجين كتعليمه في الورش الصناعية ، كالحدادة ، والنجارة ، والخياطة ، وصنع بعض الضروريات السهلة ليخرج من السجن قادرا على العمل ، لاعالة اهله وعائلته ، لا أن يضطر الى العودة الى السرقة والاجرام .

أن لنظام السجون اصول متبعة في جميع اقطار العالم ، حبذا لو اتيحت لنا الفرصة للاشراف عليه ، وتنظيمه بما يعود بالفائدة على الجميع ، انه ليسعدنا أن نكلف بعمل هو من صميم اختصاصنا ، بل ونجد الحزن يحز بنفوسنا حين نرى حال السجون الآن في الكويت دون أي نظام أو لوائح يراعى فيها ابسط القواعد ، نرجو أن تتاح لنا خدمة هذا الوطن العزيز في ظل مولانا صاحب السمو .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب رئيس الشرطة العام

اقتراح من سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح نائب رئيس الشرطة العام لتحديث السجون في الكويت بتاريخ (٢ من أكتوبر ١٩٥٤م)

وفي أواخر عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح عندما أخذت أسباب التطور طريقها وكثر الأجانب وكثرت معهم المشاكل، رأت الحكومة أن تنقل السجن من موضعه في السيف إلى سجن المجانين الواقع في الصفاة خلف دائرة البلدية القديمة، بعد أن تم نقل المجانين إلى بناء خاص بهم.

وكانت الكويت، إلى ما قبل عشرين سنة، البلد الوحيد المتميز بقلة المساجين، فلم يكن يتجاوز عددهم في أغلب الأحيان أكثر من خمسة أشخاص أغلبهم من الغرباء، أما اليوم فحدث ولا حرج.

ويلزم على السجين عند خروجه أن يدفع ما بين ثلاث روبيات إلى خمس روبيات، وإلا يبقى في السجن حتى يدفع هذا المبلغ كاملا، وهذا المبلغ يأخذه السجان لنفسه ويسمى (خدمة)، والسجناء ليست لهم مدد معينة يقضونها في السجن، فإن كان السجين مديونا لا يخرج إلا بعد أن يسدد ما عليه، وإن كان غير ذلك فيبقى تحت رحمة ذاكرة ولي الأمر، أو يتوسط له أحد المقربين».

وقد ذكر الحاتم بعد ذلك أسماء بعض السجانين الذين تعاقبوا على حراسة السجون والإشراف عليها.

وأشار الحاتم (ص ٣٠٩) إلى سجن مؤقت هو (دكان الدبس) الذي يوضع به من يشتبه بأمره ليلا في أسواق الكويت، وذلك بأمر المشرف على حراسة الأسواق آنذاك وهو الشيخ صباح الدعيج الذي اشتهر بصباح السوق أيضا، وكان له دور كبير في إشاعة الأمن والاطمئنان بين الناس.

تنظيم السجون وتحديثها

كانت بداية النظر في تنظيم السجون والاهتمام بها في ٢ من أكتوبر عام ١٩٥٤م عندما أرسل نائب رئيس الشرطة العام الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح[1]. كتابا إلى اللجنة التنفيذية العليا جاء فيه ما يلي:

((حضرات اللجنة التنفيذية العليا المحترمين

بعد التحية:

تعلمون حضراتكم أن النظريات الحديثة في علم الاجتماع تدعو دعوة صادقة إلى الاهتمام بالسجون ورفع مستواها وجعلها أداة إصلاح، وتعليم، وتهذيب، و أن النظرة الحديثة إلى المجرم الخارج عن القانون تنطوي على حب في إصلاحه، وتهذيبه، ومعالجة العقدة النفسية التي قادته إلى الإجرام، وجعله مواطنا صالحا نافعا للمجتمع، لذلك كله فقد وضع نظام خاص للسجون، يتوافر فيه جو مفيد نافع

(١) كان رئيس مديرية أو دائرة الشرطة آنذاك الشيخ صباح السالم الصباح، وكان الشيخ سعد العبدالله قد تعين في دائرة الشرطة بالكويت عام ١٩٤٩م، ثم تم إيفاده في بعثة دراسية إلى بريطانيا لدارسة علوم الشرطة في كلية هندون (Police Hindon School Traning)، وبعد أن نال دورات متخصصة في شؤون الأمن والشرطة استغرقت أربع سنوات تخرج فيها برتبة ضابط في عام ١٩٥٤م عاد بعدها ليصبح نائباً لرئيس الشرطة، وكان من ثمرات خبرته الدراسية مشروع الاهتمام بالسجون وإنشاء مصلحة خاصة بها.

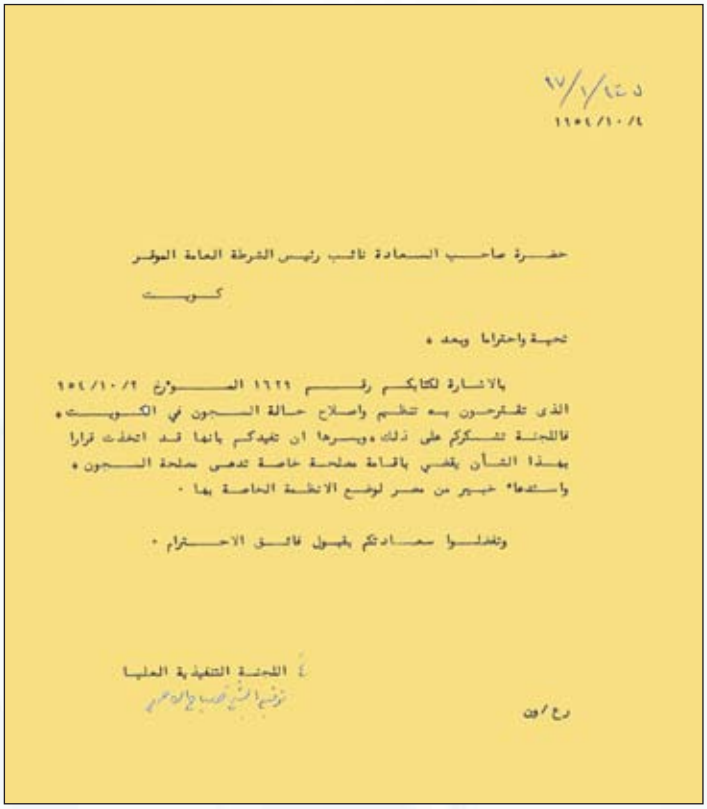

١٩٨٤/١٠/٤

حضرة صاحب السعادة نائب رئيس الشرطة العامة الموقر

كويت

تحية واحتراما وبعد ،

بالاشارة لكتابكم رقم ١٦٢٩ المؤرخ ١٩٨٤/١٠/٢ الذى تقترحون به تنظيم واصلاح حالة السجون في الكويت ، فاللجنة تشكركم على ذلك ، وترى ان تفيدكم بانها قد اتخذت قرارا بهذا الشأن يقضي باقامة مصلحة خاصة تدعى مصلحة السجون ، واستدعاء خبير من مصر لوضع الانظمة الخاصة بها .

وتفضلوا بسعادتكم بقبول فائق الاحترام .

اللجنة التنفيذية العليا

رع/ون

رسالة موجهة من اللجنة التنفيذية إلى نائب رئيس الشرطة تفيد الموافقة على إنشاء مصلحة السجون .

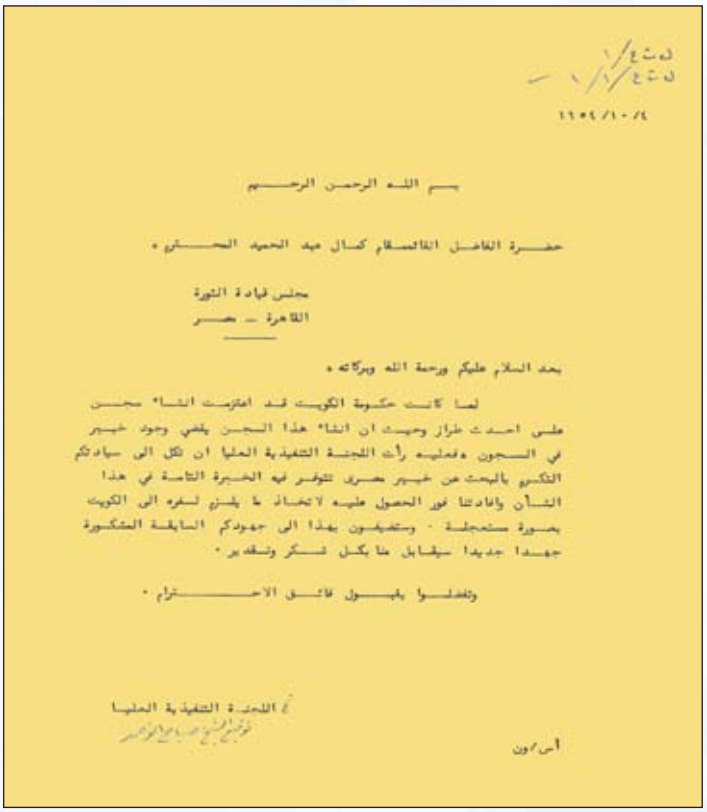

١٩٨٤/١٠/٤

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الفاضل القائمقام كمال عبد الحميد المحترم ،

مجلس قيادة الثورة
القاهرة – مصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لما كانت حكومة الكويت قد اعتزمت انشاء سجن على احدث طراز وحيث ان انشاء هذا السجن يقضي وجود خبير في السجون ، فعليه رأت اللجنة التنفيذية العليا ان تتقدم الى سيادتكم بالبحث عن خبير مصري تتوفر فيه الخبرة التامة في هذا الشأن وافادتنا فور الحصول عليه لاتخاذ ما يلزم لسفره الى الكويت بصورة مستعجلة . وستكون بهذا الى جهودكم السابقة المشكورة جهدا جديدا سيقابل منا بكل تقدير وتقدير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

اللجنة التنفيذية العليا

أس/ون

رسالة من اللجنة التنفيذية بتوقيع سمو الشيخ صباح الأحمد موجهة إلى القائمقام كمال عبدالحميد لترشيح خبير مصري في شؤون السجون .

للسجين كتعليمه في الورش الصناعية، كالحدادة والنجارة، والخياطة، وصنع الضروريات السهلة ليخرج من السجن قادرا على العمل، لإعاشة أهله وعائلته، لا أن يضطر إلى العودة إلى السرقة والإجرام .

إن لنظام السجون أصولاً متبعة في جميع أقطار العالم ، حبذا لو أتيحت لنا الفرصة للإشراف عليه، وتنظيمه بما يعود بالفائدة على الجميع، وإنه ليسعدنا أن نكلف بعمل هو من صميم اختصاصنا، بل ونجد الحزن يحز بنفوسنا حين نرى حال السجون الآن في الكويت دون أي نظام أو لوائح يراعى فيها أبسط القواعد ، نرجو أن تتاح لنا خدمة هذا الوطن العزيز في ظل مولانا صاحب السمو .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التوقيع

نائب رئيس الشرطة العام))

وقد عرض هذا الكتاب على اللجنة التنفيذية العليا في اجتماعها الحادي والثلاثين بتاريخ ٣ من أكتوبر ١٩٥٤م أي بعد يوم واحد من تاريخ الكتاب المذكور، وبعد المداولة اتخذت قراراها رقم ٥٢/ ٣١ بإقامة مصلحة خاصة ترعي السجون واستدعاء خبير في شؤون السجون من مصر لوضع الأنظمة الخاصة بها .

وقد كتب الشيخ صباح الأحمد الصباح نيابة عن اللجنة التنفيذية رسالة إلى نائب رئيس الشرطة بتاريخ ٤ من أكتوبر ١٩٥٤م يبلغه بفحوى القرار ويشكره على مقترحه ،وفي نفس اليوم بعث برسالة إلى القائمقام كمال عبد الحميد عضو مجلس قيادة الثورة في مصر ومدير الشؤون العربية بمجلس قيادة الثورة يبلغه فيها أن حكومة الكويت قد اعتزمت إنشاء سجن على أحدث طراز، وأن اللجنة التنفيذية أوكلت إلى سيادته ترشيح خبير مصري تتوافر فيه الخبرة الشاملة في هذا الشأن .

وقدر رد السيد كمال عبدالحميد برسالة بتاريخ ٧ من أكتوبر ١٩٥٤م خاطب فيها الشيخ صباح الأحمد الصباح بأنه قد بدأ البحث فعلا عن أفضل العناصر التي يمكن أن تقوم بهذه المهمة. وسيتم موافاة اللجنة باسم المرشح لهذا العمل في أقرب فرصة ممكنة .

وقد تم ترشيح الأميرالاي حسين الصباغ الذي وصفه السيد كمال عبدالحميد بأنه رجل تقي وشاب ممتاز وخبير تماما في السجون وخير من يؤدي الرسالة والأمانة ،وقد وصل المذكور إلى الكويت في الثامن من شهر نوفمبر ١٩٥٤م، وقد قابلته اللجنة فوجدته على الوصف المذكور، ومن ثم أرسلت رسالة شكر إلى القائمقام كمال عبدالحميد بتوقيع الشيخ صباح الأحمد . وكتبت اللجنة التنفيذية العليا في ١٤ من نوفمبر إلى رئيس الشرطة العامة لإعداد مكتب خاص به في مبنى الشرطة العامة .

وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر ١٩٥٤م قدم

مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم القيد

.....

القاهرة في ٧ /١٠/ سنة ١٩٥٤

م/

الراسل :

اخى سعادة الشيخ صباح الأحمد الصباح

اللجنة التنفيذية العليا بالكويت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - بعد تقديم اطيب التحيات والشكر الجزيل لحسن ثقتكم وثقة اللجنة الموقرة بى فأنه ليسرنى ويشرفنى أن اكون دائما عن حسن الظن وان اوفق بأذن الله لاقوم نحو الكويت الشقيقة بكل ما يزيد الصلات بينها وبين مصر قوة وارتباطا.

وبالأشارة الى كتابكم الكريم رقم ل ع/ ١ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤ - بخصوص الخبير فى شئون السجون نتشرف بالأحاطة بأننا قد بدأنا البحث فعلا عن افضل العناصر التى يمكن أن تقوم بهذه الخدمة الجليلة. ونأمل ان نوافيكم فى أقرب فرصة بأسم الوشح لهذا العمل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام..

قائمقام (أ ح)

مدير الشئون العربية بمجلس قيادة الثورة

المرسل اليه :

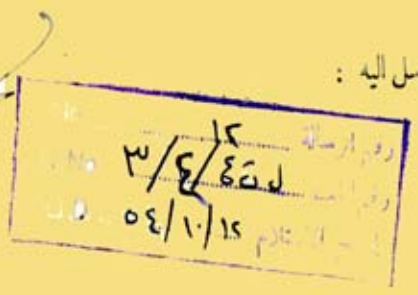

رسالة من القائمقام كمال عبدالحميد إلى سمو الشيخ صباح الأحمد بخصوص خبير السجون

الأمير الاي حسين الصباغ تقريرا عن وضع السجون في الكويت واقترح البدء في إنشاء سجن حديث يستوعب حاجة البلاد ، وطلب اعتماد اللجنة العليا لكي يبحث تفصيلات إنشاء السجن مع دائرة الأشغال ثم مباشرة تنفيذ التصميم .

وفي ٢٩ من نوفمبر قدم الصباغ كتابا إلى اللجنة يتضمن المشروع الأول للسجن المطلوب إنشاؤه في الكويت ، ويتكون من المباني التالية :

١ . عنبر للمسجونين والموقوفين من الرجال .
٢ . عنبر للمسجونات والموقوفات من النساء .
٣ . عنبر للتهذيب .
٤ . مستشفى .
٥ . المباني الأخرى الملحقة بالسجن .

وتتضمن المذكرة المكونة من خمس صفحات تفصيلا دقيقا لمكونات كل مبنى من المباني المذكورة ختمها بملاحظات عامة حول اختيار المنطقة التي ينشأ فيها السجن ، وأن تكون بعيدة عن منطقة السكن التي يمكن أن يمتد إليها العمران ، وأن يراعى عند التصميم أن تكون الأبنية معدة لتستقبل أكثر ما يمكن من أشعة الشمس شتاء وأقل ما يمكن منها صيفا . مع إمكانية التوسع في إنشاء عنابر جديدة في المستقبل ، وغير ذلك من الملاحظات المهمة التي سجلها خبير السجون وختمها بتوقيعه .

وينقصنا ما تم بهذا الشأن في الأشهر الستة التالية ، فلم يرد في وقائع اللجنة العليا التطورات

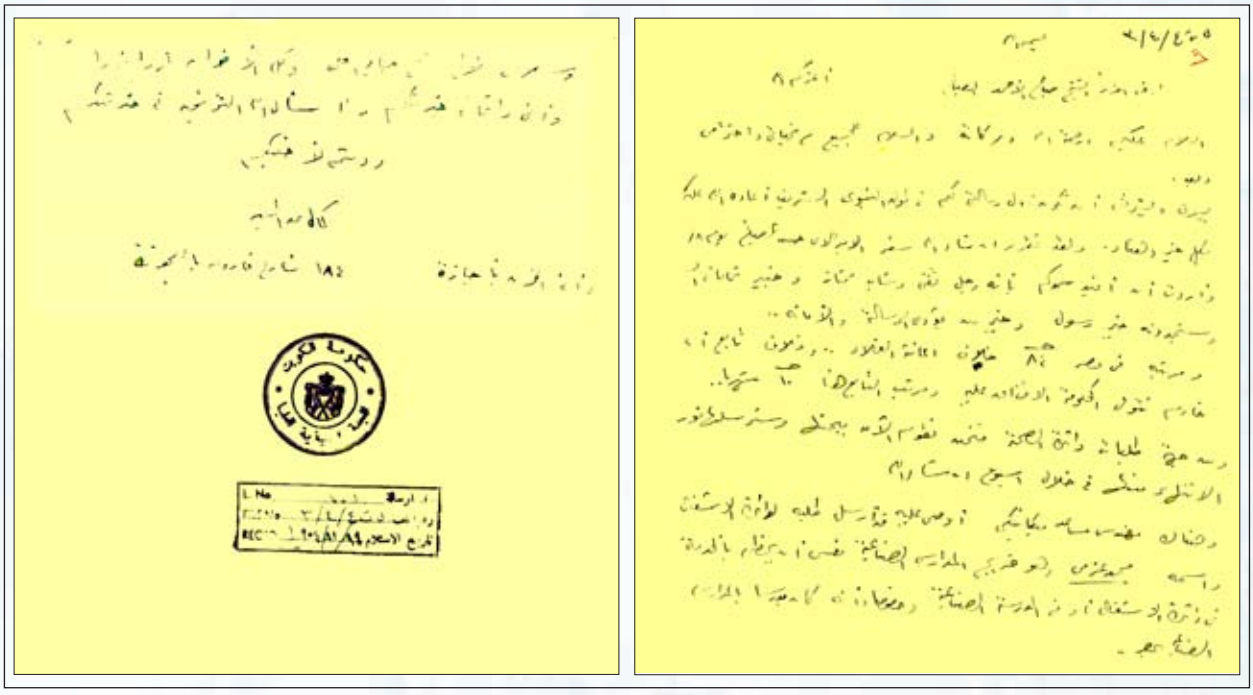

رسالة شخصية من القائمقام كمال عبدالحميد لسمو الشيخ صباح الأحمد يبلغه فيها بترشيح الأمير الاي حسين الصايغ ليكون خبيرا للسجون في الكويت

التي تمت خلال هذه الفترة، ولكن في ١٥ من يونيو ١٩٥٥م كتب الأميرالاي حسين الصايغ كتابا إلى اللجنة التنفيذية العليا يذكر فيه أن نظام السجون في العالم يسير على سياسة الاكتفاء الذاتي بمعنى أن يقوم المسجونون بإنتاج كافة ما يلزمهم من ملبوسات أو أغطية أو أدوات نظافة أو خضراوات . . . إلخ . وأن ذلك يهيئ للمسجونين تعلم صناعات جديدة لم يسبق للبلاد معرفة الكثير منها، وبذلك يخرجون من السجن وقد تعلموا صناعة تحميهم من البطالة التي تعود بهم إلى الجريمة، علاوة على ما يسببه انتشار هذه الصناعات تدريجيا من رواج محلي بإدخال صناعات جديدة . كما أن هذا الأمر يوفر للدولة مبالغ طائلة في شراء ما يلزم للمسجونين من الملبوسات والأغذية الطازجة وغير ذلك، وذكر في كتابه نماذج للصناعات أو الحرف التي يمكن إقامتها داخل السجن . ورأى خبير السجون أنه إذا ما تمت الموافقة على تطبيق هذا المبدأ أن يؤذن له بالاتصال بالكلية الصناعية بالكويت للاتفاق على شراء الآلات اللازمة وبحث ما يمكن إدخاله من الصناعات التي يمكن نجاحها في الكويت، وتدبير الفنيين اللازمين لتدريب المسجونين على العمل عليها .

ثم يختم خبير السجون كتابه بقوله : أما إذا رأيتم الاكتفاء بشراء كافة ما يلزم للمسجونين من الأسواق أمكن الاستعداد لوضع قوائم الأصناف اللازمة لطرحها في المناقصات في الوقت المناسب .

وقد كتب على الرسالة تاريخ الاستلام مع تأشيرة بقلم السيد عبداللطيف النصف عن اللجنة التنفيذية نصها "موافقة على ما ورد فيه" .

سجن النساء :

بتاريخ ١٥ من يونيو ١٩٥٥م كتب خبير السجون كتابا إلى اللجنة التنفيذية العليا يقترح فيه إنشاء سجن خاص بالنساء جاء فيه :

"أتشرف بأن أعرض على سعادتكم أنه بالنسبة لما اتضح من إجابة الشرطة من قلة عدد النساء المحكوم عليهن اللاتي لم يتجاوز عددهن أربع مسجونات ولا ينتظر أن يزيد في السنوات المقبلة عن عشرين مسجونة .

وحيث إن سجن الفروانية كان مخصصا في المشروع الأصلي للموقوفين على أن ينشأ للمحكوم عليهم في المستقبل سجن آخر قد يتأخر إنشاؤه فقد اتجه العزم على استخدام سجن الفروانية لجميع فئات المسجونين وهو مالا يتسع له بشكله وتقسيمه الحالي إذا ظل مبنى سجن النساء مخصصاً لهن رغم اتساعه بالنسبة لعددهن الفعلي، لذا فقد رأيت تخصيص سجن النساء الحالي للموقوفين وتعديل تقسيمه حتى أصبح يتسع لما يزيد عن ١٢٠ مسجونا . وبذلك أصبح السجن كله يتسع أكثر من ٤٠٠ مسجون وهو ما يكفي لحاجة البلد الآن وفي بضع السنوات المقبلة .

أما عن النساء فإن عدم وجود سجن خاص

حكومة الكويت

ADVISORY COUNCIL
Phone 271
Date

مجلس الشوري
تلفون ٢٧١
التاريخ

اللجنة التنفيذية العليا

Government of Kuwait
High Executive Committee

صيغة قرار

++++++++

بعد ان اطلعت اللجنة التنفيذية العليا على تقرير خبير السجون المؤرخ ١٩/١١/١٩٥٥ الخاص بسجن النساء المنوى انشاؤه ، قررت (قرار ت ٦٣/٨٩) الموافقة على ما يلي :-

١ ـ انتداب موظفتين من مصر للقيام باعمال ادارة سجن النساء .

٢ ـ استئجار منزل في السالمية ملك السيد راشد عبد الغفور لاستعماله لهذا الغرض .

٣ ـ يعهد بالاشراف التام على هذا السجن الى الشرطة العامة التي ستكون جهة الاختصاص في كل ما يتعلق به من اعمال ادارية ومالية .

سعادة الشيخ جابر العلي الصباح

سعادة الشيخ خالد العبدالله السالم الصباح

السيد احمد عبداللطيف

السيد عبد اللطيف النصف

بهن يجعل من العسير تنفيذ أحكام الحبس إذا صدر على أي متهمة كما جاء بإجابة المحكمة العليا الشرعية، ولما كان أي مبنى صغير يمكن تنظيمه بحيث يستعمل كسجن للنساء – بدلا من انتظار بناء سجن للنساء في الوقت الذي لابد فيه من إيجاد سجن لهن – فإني أقترح تأجير منزل مكون من دور واحد ذي خمس غرف لاستعمالها سجنا للنساء لمدة سنتين ينشأ خلالهما سجن أميري بعد الانتهاء من مباني السجن العمومي الحالي .

وأرجو إذا وافقتم على ذلك الأمر البحث عن المنزل المناسب لإعداده وتنظيمه وتأثيثه بحيث يكون معدا لاستعمال المحكوم عليهن في أقرب وقت .

وقد وافقت اللجنة على ما جاء في كتاب خبير السجون، وكتبت بتاريخ ١٩ من يونيو ١٩٥٥م إلى رئيس دائرة الأشغال العامة الشيخ فهد السالم الصباح توصي باستئجار بيت مناسب لهذا الغرض مع مراجعة الخبير للكشف عليه قبل البدء في تنظيمه وإعداده .

وبتاريخ ٢٥ من يونيو ١٩٥٥م كتب خبير السجون إلى اللجنة التنفيذية العليا رسالة يذكر فيها : " أنه بمناسبة إنشاء سجن للنساء يضم نحو ٤٠ مسجونة -كما يرى سعادة رئيس المحاكم- فإنه سيقوم بالعمل فيه موظفات كما هو المتبع في جميع سجون العالم، ولما لم يكن بالكويت ممن سبق لهن أداء مثل هذا العمل فإني أعرض على سعادتكم الأمر . رجاء الموافقة على انتداب اثنتين من السجانات المصريات للقيام بهذه العملية لمدة سنة، يمكن في أثنائها تدريب بعض الموظفات من أهل البلاد على القيام به .

وفي حالة الموافقة أرجو التكرم بالأمر بالتحرير اللازم حتى أتمكن من اختيارهما للعمل بهذا السجن الذي أرجو أن يبدأ في أول أكتوبر سنة ١٩٥٥م إن شاء الله .

وقد كتبت اللجنة التنفيذية كتابا بتوقيع الشيخ صباح الأحمد الصباح بتاريخ ٣٠ من يونيو ١٩٥٥م إلى خبير السجون بالموافقة على اقتراحه بانتداب سجانتين من مصر مع الطلب من مدير المالية أن يتخذ الإجراءات المتبعة في هذا الشأن .

وبتاريخ ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٥م كتب الشيخ صباح الأحمد الصباح نيابة عن اللجنة التنفيذية خطابا للسيد الوكيل الدائم لوزارة الخارجية المصرية يطلب فيه الاتصال بوزارة الحربية المصرية ومصلحة السجون المصرية لانتداب اثنتين من السجانات لإدارة سجن النساء في الكويت . وكتب في ٣ من ديسمبر ١٩٥٥م إلى المشرف العام لبعثات حكومة الكويت بمصر يطلب صرف تذاكر السفر اللازمة لكل من السجانتين مع السماح بصرف تذكرة أخرى كاملة (أو نصفين) زيادة لمن تطلب ذلك لمن تعوله من عائلتها وقيد المبلغ على حساب اللجنة التنفيذية العليا .

حكومة الكويت

مجلس الشورى
تلفون - ٢٧١
التاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٥٥
المرجع : ل ت ع ٣/٤

اللجنة التنفيذية العليا
Government of Kuwait
High Executive Committee

ADVISORY COUNCIL
Phone : 271
Date

السيد الوكيل الدائم لوزارة الخارجية المصرية المحترم

الجمهورية المصرية

تحية واحتراما وبعده

لما كانت حكومة الكويت قد قررت انشاء سجن للنساء ، فقد رأت اللجنة التنفيذية العليا ان ترجو سيادتكم الاتصال بوزارة الحربية ومصلحة السجون المصرية لانتداب اثنتين من السجانات لادارة هذا السجن بالكويت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عن / اللجنة التنفيذية العليا
توقيع الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح .

ر ع/ ون

وقد تطلب هذا الأمر سفر خبير السجون لمدة أسبوع إلى القاهرة لاختيار المرشحتين لهذا العمل ، وتقرر أن يكون مرتب كل منهما ٤٠ جنيها مصريا أي ما يعادل ٥٥٢ روبية مع إجازة لمدة شهر سنويا ، على أن يكون السكن في بناية السجن نفسه .

دار تربية الأحداث :

في ١٩ من يونيو ١٩٥٥م كتب خبير السجون كتابا إلى سعادة رئيس إدارة المحاكم (الشيخ عبدالله الجابر الصباح) يقترح فيه إنشاء مكان يصلح للأحداث المنحرفين جاء فيه :

"أتشرف بأن أعرض على سعادتكم أنه لايوجد في الكويت مكان يصلح لتنفيذ الأحكام الصادرة على الأحداث المنحرفين إلا إذا كان في السجن المركزي الحالي ، ولما كان علاج وإصلاح الأحداث المنحرفين له قواعد ونظم خاصة تختلف عن نظام السجون وبالنسبة لما علمته من صدور أحكام من المحاكم ضد الأحداث فإني أقترح إيجاد دار مؤقتة لتربية الأحداث المحكوم عليهم بتأجير مبنى يعد لذلك بدلا من إيداعهم في السجن أو تركهم أحرارا دون علاج ، فأرجو التكرم برأي سعادتكم في ذلك حتى إذا وافقتم اتخذت الخطوات اللازمة للتنفيذ .

وأرجو التكرم بالإفادة عن سعة المبنى الذي يلزم العمل فيه مؤقتا وعدد الأحداث الذين يشغلونه لحين إنشاء مكان يكفي الحاجة حاليا ومستقبلا"

وقد رد عليه الشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيس إدارة المحاكم ورئيس دائرة المعارف آنذاك بخطاب مؤرخ في ٢٠ من يونيو ١٩٥٥م جاء فيه :

«نحيطكم علما بأننا نرحب بالاقتراح ، ونرى أن يكون المكان الذي ستقومون بتهيئته ملائما لتوجيه الأحداث توجيها صحيحا من الناحية الاجتماعية والتربوية والمهنية ، وستقوم المعارف بعد إعداد المكان المطلوب بالتعاون معكم على تنظيم البرامج الدراسية اللازمة للأحداث ، وبذلك لا تقطع صلتهم بالتعليم ، كما أننا نرى إعداد برنامج مهني يعدهم لتعلم بعض الحرف اليدوية البسيطة ، فتشغل فراغهم وتفيدهم بعد انتهاء الحجز» .

وبتاريخ ٢١ من يونيو ١٩٥٥م كتب خبير السجون إلى اللجنة التنفيذية العليا كتابا يفيد فيه بموافقة رئيس المحاكم وبصفته رئيس دائرة المعارف أيضا على إيجاد مكان ملائم لحجز الأحداث المنحرفين وتوجيههم توجيها صحيحا بالتعاون مع دائرة المعارف ، ويطلب الخبير الموافقة على استئجار مبنى مناسب ومراجعته قبل تأجيره للتأكد من صلاحيته للغرض المخصص له وإدخال التعديلات اللازمة عليه . وذكر أنه بمجرد الانتهاء من إتمام وضع اللائحة التنفيذية الخاصة بإدارة السجون سيقوم بوضع برنامج دار التربية ونظامها .

وفي ٢٦ من يونيو ١٩٥٥م كتب خبير السجون إلى اللجنة التنفيذية العليا بوقوع الاختيار على منزل في حولي يصلح لاستعماله دارا لتربية الأحداث المنحرفين ، ولا يحتاج إلا القليل من

التعديلات وسيكون معدا لاستقبال المحكوم عليهم من الأحداث في أول أكتوبر ١٩٥٥م.

ولما كان يلزم لملاحظة وتدريب ورعاية هؤلاء الأحداث ضباط درجوا على هذا العمل ومارسوه سنوات، فإني أرجو الموافقة على انتداب اثنين من الضباط لهذه المأمورية حتى أقوم باختيارهما قبل تاريخ العمل لإعداد كل ما يلزم لهذه الدار قبل بدء العمل.

المبنى المؤقت للسجن:

تم البحث عن مكان مناسب، وقد استغرق ذلك فترة من الوقت، وكان هناك مفاضلة بين أكثر من مكان، وهو ما عبّرت عنه الرسالتان اللتان أرسلهما خبير السجون إلى اللجنة التنفيذية في ١ من يوليو ١٩٥٥م و١٩ من نوفمبر من العام نفسه. فقد جاء في الرسالة الأولى نصا:

«أتشرف بإفادة سعادتكم أنه رغبة مني في العمل على عدم التوسع في الاتفاق على المنشأتين اللتين رأيتم الموافقة على إنشائهما وتأجير منزل لكل منهما. قد رأيت إعادة النظر في المبنى المملوك للسيد صالح جمال والذي سبق أن اقترحت تخصيصه دارا للأحداث المنحرفين للنظر فيما إذا كان من الممكن الاكتفاء به مؤقتا والجمع بين سجن النساء ودار التربية فيه بدلا من تأجير دارين منفصلين. وقد أعدت معاينته يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٥٥م فوجدت أن به قسما يحتوي على ثماني غرف له باب مستقل على الشارع العمومي وباب على داخل المنزل، وأن به قسما آخر يحتوي على خمس غرف ويمكن وصل القسمين معا وجعلهما قسما واحدا إذا دعت الحاجة إلى ذلك فيما بعد.

وحيث إنه ليس من المنتظر في بدء افتتاح السجن ودار التربية أن يصل عدد الواردين من النساء أو الغلمان إلى الحد الأقصى الذي طلبت دائرة المحاكم إعداد السجن والدار له فقد رأيت تخصيص القسم الأول أي الثماني غرف لسجن النساء مبدئيا، فإن ضاق عن استيعاب من يرد إليه من المحكوم عليهن أمكن ضم القسم ذي الخمس غرف إليه وتخصيص باقي المبنى وبه ١٥ غرفة للأحداث المنحرفين، أما المبنى المتوسط فيخصص نصفه للموظفين الكتابيين والضباط المشرفين، والنصف الآخر يستعمل مطعما للأحداث.

أما إذا اتضح بعد بدء العمل أن عدد المحكوم عليهم من الأحداث أو المسجونات أكثر من أن يضمه القسم المخصص لكل منهما فسنكون عندئذ مضطرين إلى إيجار منزل آخر.

أما في البداية فإن في الجمع بين المنشأتين في هذا المبنى مع استقلال كل منهما في العمل وفي نظام وأسلوب الإدارة توحيدا للإدارة وللحراسة الخارجية ولأعمال الطبخ والغسل والإشراف الإداري والإنارة والمواصلات.. إلخ. هذا بالإضافة إلى توفير إيجار المبنى الثاني وسأقوم بالاتصال بدائرة الأشغال ليقوم المالك بعمل التعديلات التي أراها لازمة في هذا المبنى حاليا أو في المستقبل عندما تتكشف حاجة العمل على طلب تعديلات أخرى».

عقـــــد ايجـــار

بتاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٥٥ قـد تم الاتفاق على ما يأتي بين كل مـــن :

اولا : اللجنـة التنفيذيـة العليـــــا طرف أول .

ثانيا : الســيد راشـد عبد الغفور من الكويت طرف ثاني .

١) قبل الطرف الأول ان يؤجـــر من الطرف الثاني منزله الكائن بجهة السالمية بكامل مساحته وجميع مبانيه بما فيها البستان الداخل ضمن سـور المنزل وذلك فيما عدا الكراج والارض الفضاء الواقعة خلف السور .

٢) اتفق الطرفان على ان يكون ايجار هذا المنزل اعتبارا مـــن ١/ ١/ ١٩٥٦ لمدة سنتين ـ اعتبار قيمة الايجار الشهري (٤٠٠٠) روبيـة اربعة آلاف روبيـة ودفع الايجار لمـــدة ســـنه مقدمـــا .

٣) يجوز للطرف الأول مـد مدة العقد لأى مدة اكثر من مـدة السنتين بشرط اخطار المالك قبل نهايـــة العقد بشـــهرين .

٤) يجوز للطرف الأول ان يقوم بعمل اى اصلاحات أو انشاءات أو مـــا يحتاج اليه الأمـر في المنزل ـ دون دفع زيادة في الايجار ويجـــوز للطرف الثاني عند انتهاء العقد مطالبة الطرف الأول باعادة الحال الـــى ما كان عليه قبل الايجـــار .

٥) يتعهد الطرف الأول بتسليم المنزل في نهاية مدة الايجار دون احـداث خلل بالمباني أو الادوات الصحية واصلاحها اذا لـزم الامـر قبـــل الاخلاء في نهايـــة مـــدة العقـــد .

٦) جميع الامدادات الكهربائيـة وامدادات المياه ومجارى المياه المســـتعمله صالحة للاستعمال واذا لـزم الأمـر وضع اى امدادات جديدة للميـــاه أو الكهرباء تكون على حساب الطرف الاول مع تقديـر قيمتها عنـــد الاخلاء ويتعهد الطرف الاول بدفع القيمـة المقدرة .

٧) يتعهد الطرف الاول بالمحافظة على الاشجار الموجودة ضمن المنزل على ان الطرف الثاني يقبل ازالة ما يرى الطرف الاول ضرورة لازالتـــه .

الطـــرف الأول
توقيع عبد العزيز ابراهيم النصف

الطرف الثانـــي
توقيع راشد عبد الغفور .

أما الرسالة الثانية التي كانت في ١٩ من نوفمبر ١٩٥٥م فقد تضمنت وقوع الاختيار على منزل بجهة السالمية ملك السيد راشد العبدالغفور لاستعماله سجنا للنساء بدلا من المنزل السابق اختياره والمملوك لصالح جمال، لأن الأخير يحتاج إلى إصلاحات تقدر بنحو ٥٠ ألف روبية، فضلا عن أن الإصلاحات يحتاج تنفيذها إلى أربعة أشهر على الأقل، وذلك بحسب تقرير مهندس الأشغال الذي قام بالمعاينة.

وأما دار تربية الأحداث المنحرفين فسيؤجر لها مكان آخر مناسب بعد حصر العدد المنتظر وجوده منهم.

وحيث إن تأثيث السجن يحتاج إلى طرح مناقصة بالأدوات والمعدات والأغذية والملابس والمطبوعات وكذا الحراسة خارج السجن. لذلك أرجو إفادتي بالجهة التي يمكنني الاتصال بها لعمل هذه المناقصات والاتفاق معها على عدد الحراس العسكريين وإعداد وسائل النقل.

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية الثالث والستين بتاريخ ٢٦ من نوفمبر ١٩٥٥م قررت ثلاثة قرارات متصلة بسجن النساء هي:

- انتداب موظفتين من مصر للقيام بأعمال إدارة سجن النساء.
- استئجار منزل في السالمية ملك السيد راشد عبدالغفور لاستعماله لهذا الغرض.
- يعهد بالإشراف التام على هذا السجن إلى الشرطة العامة التي ستكون جهة الاختصاص في كل ما يتعلق به من أعمال إدارية ومالية. وقد تم توقيع إيجار مبنى السيد راشد عبدالغفور بتاريخ ٤ من ديسمبر ١٩٥٥م، وقد وقع العقد عن اللجنة التنفيذية العليا السيد عبداللطيف إبراهيم النصف بمبلغ أربعة آلاف روبية شهريا ودفع الإيجار لمدة سنة مقدما، وقد نص العقد على مجموعة من الشروط الملزمة.

والجدير بالذكر أنه خلال الفترة السابقة التي تمت فيها الإجراءات المختلفة المتعلقة بسجن النساء ودار تربية الأحداث وما يتصل بهما من قرارات واحتياجات، قامت اللجنة التنفيذية العليا بالنظر في لائحة شاملة للسجون في اثني عشر فصلا تتضمن إنشاء السجون واختصاصها، ونظام قبول المسجونين في السجن، والموقوفين والمحبوسين احتياطيا، والمحكوم عليهم، وجزاءات المسجونين، والعناية الصحية بالمسجونين، والواجبات الطبية، والرعاية الاجتماعية ونظام الإفراج عن المسجونين، والمحكوم عليهم بالمؤبد، والإدارة والتنظيم، وهروب المسجونين.

وقد عرضت هذه اللائحة على اللجنة التنفيذية بتاريخ ٣١ من مايو ١٩٥٥م التي رفعتها بدورها إلى صاحب السمو أمير البلاد لإصدار مرسوم بقانون.

ويبدو أن هذه اللائحة هي التي صدر بناء عليها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢م بتنظيم السجون الذي وافق عليه المجلس التأسيسي وصادق عليه سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت آنذاك.